



جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University

UAEU

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

الخدمة المجتمعية كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة
دراسة مقارنة بين القانون الإماراتي والقانون الفرنسي

للطالبة

هاجر سيف محمد الحميدي

المشرف

د. جهاد محمد عبد العزيز، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

06:00 مساءً

الأربعاء، 19 يونيو 2019

مبنى كلية القانون طلاب، قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

الملخص

عرفت العديد من التشريعات المقارنة عقوبة الخدمة المجتمعية كأحد البدائل الحديثة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، لما تحققه من مزايا لكل من المتهم والمجتمع، فمن ناحية تجنب هذه العقوبة المتهم إيداعه في السجون وأثارها السلبية على نفسيته وأسرته وعمله، ومن ناحية ثانية تعمل هذه العقوبة على تأهيل المحكوم عليهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، بدلا من إبعادهم عنه من خلال الإيداع بالسجون، فضلا عن المشاركة في زيادة الإنتاج القومي للدولة. وتهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها تنفيذ أحكام عقوبة الخدمة المجتمعية كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة في التشريع الإماراتي والفرنسي، من حيث قواعد وشروط وإجراءات وأثار التطبيق. وتبرز إشكالية الدراسة في أنه وفي ضوء ما كشف عنه تطبيق تلك العقوبة من آثار سلبية عديدة لا يقتصر مداها ونطاقها على المحكوم عليه بها، بل تتخطاه لتصل لمن تنقطع صلتهم بالجريمة المقترفة، فقد أقرت بعض التشريعات عقوبة الخدمة المجتمعية لتكون بديلا عن عقوبة الحبس، وبناء عليه يظل هنالك تساؤلا مثارا بشأن جدوى تطبيق عقوبة الخدمة المجتمعية كعقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة في تحقيق الردع العام والخاص؟ وتنتهج الدراسة منهجا وصفيا تحليليا مقارنة، يتناول النصوص التشريعية التي تنظم الخدمة المجتمعية من حيث حالات تطبيقها وشروطها وإجراءاتها وتقييم هذه النصوص وتحليل الأحكام القضائية المتعلقة بها، من خلال مقارنة تطبيقات الخدمة المجتمعية كبديل للعقوبات السالبة للحرية في التشريع العقابي الإماراتي والفرنسي.

كلمات البحث الرئيسية: العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، عقوبة الخدمة المجتمعية، العقوبات البديلة.